

الدرس الأول من شرح منظومة ألفية الفقهاء من كتاب البيوع 01-

0441-2

وليد السعيدان

الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ وليد بن راشد السعيدان حفظه الله يقدم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسول الله الامين وعلى الله واصحابه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين وعنا معهم بمنه وكرمه - 00:00:00

وفضله وجوده واحسانه انه جواد كريم لقد اقترح الاختة ان تكون الالفية يتم شرحها على شكل دورات اعني الفية الفقهاء التي بين ايديكم وهي عبارة عن الف وسبعينه بيت - 00:00:20

ما بين قاعدة واصل وما بين فرع فقهي وقد بدأت في شرحها من قبل اربع سنوات ولله الحمد او في اربع سنوات او تزيد او تنقص قليلا والله اعلم. ان لم اكن واهما يا فهد انت بادي معنا - 00:00:43

ولكن لم نقطع فيها كبير شيء وذلك لكثره الانقطاع في الدروس الاسبوعية فان دروسنا الاسبوعية انما تكون في ازمنة الدراسة فقط ولكن نبقى قرابة الاربعة اشهر من الانقطاع الى الرجوع لا نشرح شيئا - 00:01:02

فطال معنا شرحها في الحقيقة فاقتصرت الاخوة من باب الاستعجال بالفائدة ان يوضع لها ايام علمية يتم فيها شرح مائة بيت في كل يوم من من الايام العلمية ان شاء الله - 00:01:22

وقد وافق هذا الاقتراح رغبة عارمة في قلبي على المرور على ابيات هذه المنظومة بالشرح والتفصيل ولذلك سنبدأ فيها من كتاب البيع مع ان ما مضى منها من كتاب العبادات والقواعد المخرجة - 00:01:39

والله من اهم المهمات لطالب العلم وعزائي في ذلك ان جميع الدروس الماضية قد سجلت ولله الحمد والمنة بالصوت فقط وقد فرغت ايضا والله الحمد فقد فرغ شرح هذه المنظومة من اولها - 00:01:59

الى اخرها الا ثلاثة او اربعة دروس فقط ولله الحمد فمن ارادها مسموعة فهي موجودة ومن ارادها مكتوبة فهي موجودة لكن لابد من المرور عليها فقد اطلنا فيك النفس تأصيلا - 00:02:20

وتدللنا وتفریعا مما لا ينبغي لطالب العلم ان يزهد في استماعه ولذلك سنبدأ ان شاء الله من حيث وقفنا في شرح الدروس الاسبوعية وان كان بعض الاخوان قد لا يرى ذلك - 00:02:39

ولكن عزائي انه ان اراد الشرح السابق فسيجد افضل مما سيسمعه في الدورات العلمية فان شرحها لها في الدروس الاسبوعية كان شرحها هادئا غير مستعجل فيه لقطع ابيات معينة ومقررة في الدورات - 00:02:59

اما شرحها في الدورات فسيقل تأصيلا وسيقل تفریعا والتدليل عليه رجاء قطع الابيات المقررة في هذه الدروس العلمية فلذلك انا اوصي من اراد ان يسمع الشرح السابق ان يرجع اليه في قناتي - 00:03:18

وهي موجودة في موقع التواصل المعروفة ولذلك انا استبيحكم عذرا على الا اشرح ما مضى وانما نبدأ من كتاب البيع ان شاء الله وستكون طريقي في الشرح ان اذكر القاعدة - 00:03:38

فمثلا كتاب البيع سيمر علينا فيه جمل من الاصول طيبة جدا واغلب الابيات انما تتضمن فروعا لهذه القواعد ولذلك سنمر عليها باسرع مما مررنا عليها في الدروس الاسبوعية في الازمنة السابقة - 00:04:01

ثم بعد ذلك اذكر الادللة على القاعدة اصلا وعلى كل فرع يخرج عليها ولعلنا ان شاء الله نوفق ان نوازن ولو موازنة بسيطة بينما مضى

شرحه وبينما يأتي في هذه الدورات حتى لا ينتبه - 00:04:23

القارئ للكتاب فيما بعد او السامع للشرح ان هناك فرقا بين الابيات التي شرحت على شكل دورات والابيات التي شرحت على شكل دروس اسبوعية وسوف يكون اطول درس عندنا بعد صلاة العشاء ان شاء الله - 00:04:44

وانا يعني استاذن الاخوة الافارقة ان يتاخروا معنا بعد العشاء قليلا لا سيما وان غدا ليس فيه دوام حتى نستطيع اكمال المقرر عندنا من الابيات ان شاء الله فيها نبدأ واياكم في شرح هذه الابيات - 00:05:02

استغلا للوقت واسأله عز وجل ان يرزقني واياكم الاخلاص في القول والعمل وان يجنبنا الخطأ والخلل والزلل وان يجعل اقوالنا واعمالنا خالصة لوجه الكريم والا يجعل في قلوبنا شيئا من الرياء او التسميع - 00:05:20

انه ولد ذلك وال قادر عليه وقارئنا الدائم ما شاء الله الذي نوفق فيه دائما وابدا والله الحمد هو الاستاذ فهد تفضل يا الله. الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى - 00:05:38

آله وصحابه اجمعين. اللهم اغفر لنا ولوالدينا. قال الله تعالى نعم قوله كتاب البيع لقد عرف العلماء البيع لغة بانه بدلة شيء بشيء هذا باعتبار تعريفه اللغوي وسمي بيعا لأن كل من المتعاقدين يمد باعه - 00:06:00

يمد باعه والباع من اطراف الاصابع الى المرفق هذا هو الباع فإذا اشتريت شيئا فانك تمد الثمن الى البائع بباعك وهو يمد السلعة اليك بباعه. فلما كان كل من المتعاقدين يمد باعه الى الطرف الآخر سمي - 00:06:42

بيعا اي مأخذ من البائع واما في الاصطلاح فقد اختلفت عبارات الفقهاء رحمهم الله تعالى في تعريفه والاقرب عندي ان نقول فيه مبادلة مال بمال على وجه التمليل مبادلة مال بمال على وجه التمليل - 00:07:04

ولابد ان نعرف القاعدة في مسمى المال عند الفقهاء فما الاشياء التي تسمى مالا عند الفقهاء الجواب في قاعدة تقول كل ما صح بيعه فهو مال كل ما صح بيعه او شراؤه فهو مال - 00:07:31

فهذا الجهاز الذي امامي يسمى مالا لما؟ لأن بيعه وشرائه صحيح وهذا الماء عندي يسمى ماء يسمى مالا لأن بيعه وشرائه صحيح وهذه النظارة تسمى مالا لأن بيعها وشراءها صحيح - 00:08:02

فإذا كل ما صح بيعه فهو مال عند الفقهاء. فلا يشترط في المالية ان تكون نقودا او اوراقا او ذهبا وفضة لا هذه المالية الخاصة. واما المالية الفقهية فهي المالية العامة. وكل ما صح بيعه - 00:08:23

وشراؤه يسمى مالا فإذا لا لو بادلت ماء هذا بيع لانني بادلت مالا بایش؟ بمال. فإذا البيع مبادلة مال بمال على وجه التمليل. وقولنا على وجه التمليل حتى تخرج - 00:08:42

العارية فان العارية انما يبذلها صاحبها من باب طلب النفع لا من باب المعاوضات وكذلك نخرج الصدقات. فان الصدقة ليس فيها مبادلة. وانما يتم الدفع فيها من طرف واحد وستأتي تفاصيل ذلك في ثانيا القواعد والاصول ان شاء الله - 00:09:03

ثم بدأ النظام عندك بسرد القواعد في كتاب البيع ونحن نأخذها قاعدة القاعدة الاولى في قوله والاصل فيه الحل هذه اعظم قاعدة من قواعد المعاملات تقول هذه القاعدة الاصل في المعاملات الحل والاباحة الا بدليل - 00:09:31

فقولنا الاصل اي القاعدة المستمرة في هذا الباب اي باب اي باب المعاملات والبيوع هو الحل والاباحة فجميع البيوع التي عرفها اهل الزمن الماضي او البيوع المعاصرة او البيوع التي لا تزال يتكشفها اهل الزمان المستقبل - 00:09:58

اهل الزمان المستقبلي كلها حكم عليها بانها حل مباحة. لا حق لاحد ابدا ان يمنع الناس من اي معاملة كانت الا وعلى هذا المنع دليل من الشرع. فالمعاملات في معارض السيارات المعاملات الاقتصادية المعاملات الدولية - 00:10:19

معاملات في البورصات العالمية المعاملات البنكية جميع تلك المعاملات التي تستجد للناس بين برهة وآخر الاصل فيها الحل والاباحة الا اذا ورد دليل يوجب تحريمها فإذا هذه قاعدة المعاملات ولا اعلم خلافا بين اهل العلم في هذا الاصل - 00:10:40

فهذا الاصل دليله الاجماع. فقد اجمع العلماء رحمهم الله تعالى على ان الاصل في المعاملات الحل والاباحة ويدل على ذلك غير الاجماع قول الله عز وجل واحل الله البيع ووجه الدلالة ان البيع اسم جنس دخلت عليه الالف واللام - 00:11:04

الاستغراقية والمتقرر في قواعد الاصول ان اسم الجنس اذا دخلت عليه الالف واللام الاستغراقية اكسبته العموم فجميع ما يدخل في مسمى البيع هو حلال بنص القرآن فلا يجوز لك ان تخرج من هذا العموم فردا من افراد البيوع والمعاملات الا وعلى هذا الامر دليل من الشرع - [00:11:29](#)

لان المتقرر في القواعد ان الاصل هو البقاء على الاصل حتى يرد الناقل والاصل هو البقاء على العموم حتى يرد المخصوص وعلى ذلك قول الله عز وجل لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة. تجارة عن تراضي - [00:11:55](#) منكم ووجه الدلالة ان الله اجاز اكل المال اذا كان عن طريق التجارة وهل هذه التجارة مقيدة ولا مطلقة؟ الجواب وردت التجارة مطلقة. والمتقرر في القواعد لان ما ورد مطلقا فالواجب بقاوه على اطلاقه ولا يقيد الا بدليل. فجميع ما يسمى تجارة فهو - [00:12:20](#)

على اصل الحل والاباحة ومنها ايضا قول الله عز وجل فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله وهذا الفضل هو الذي كان حراما علينا بعد نداء الجمعة الثاني. وهو قوله وذروا البيع. ففأد ذلك - [00:12:46](#) ان فضل الله يراد به البيع. فامروا الله عز وجل بعد صلاة الجمعة ان نبتغي من فضله اي ان نبيع ونشتري. واطلق هذا فضل ولم يقيده بفضل دون فضل. ففأد ذلك ان الاصل جواز البيع والشراء لانه طريق - [00:13:09](#)

به فضل الله تبارك وتعالى ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم البيع بالخيار واطلق قوله البيعن البيعن مما يدل على ان كل بياعين فانهما بالخيار من غير تفريق بين بيع وبيع او معاملة ومعاملة - [00:13:29](#) ولما سئل النبي صلى الله عليه وسلم اي الكسب اطيب؟ قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور فقوله وكل بيع دليل على ان الاصل في هذا الباب الحل والاباحة. ثم لو نظرت - [00:13:54](#)

بسقطة الى احوال النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة في اسواقهم. فقد كانوا يتبايعون الاشياء ويشترونها من غير سبق سؤال من غير سبق سؤال عن حلها من حرمتها فقد كان بعضهم يبيع بالاجل وبعضهم يبيع بالدين وبعضهم يؤجر وبعضهم يستأجر - [00:14:12](#) وغير ذلك من انواع المعاملات التي كانت تدور في اسوق المسلمين وكان التاجر منهم يدير هذه المعاملة من غير ان يطرق باب رسول الله. اتلك المعاملة حلال ام حرام؟ فلما كان ذلك هو - [00:14:36](#)

المعهود من احوالهم دل ذلك على ان المتقرر في اذهانهم في البيع والمعاملات ماذا انها على اصل الحل. اذ لو كان الاصل فيها التحرير ولا يحل منها الا ما احله الدليل لما جاز لاحدهم ان يبدأ في المعاملة - [00:14:51](#)

الا بعد ان يسأل هي حلال ام حرام؟ ولكن الامر بخلاف ذلك ثم اضف الى هذا امرین مهمین جميلین عظیمین الاول هو ان المتقرر عند العلماء ان المشقة تجلب التيسير وان الامر اذا ضاق اتسع. ويفرع عليها هذا الاصل. وهي ان مسألة البيع يحتاجها الجميع - [00:15:09](#) يحتاجها الذكور والاناث والصغرى والكبار. فليس ثمة احد في هذه الدنيا يقع لا يبيع ولا يشتري. صغر مبيعه او كبر المهم لابد ان يبيع ويشتري بل حتى الجن عالمهم قائم على البيع والشراء. فكل مكلف في هذه الدنيا فانه يبيع ويشتري - [00:15:40](#)

الملائكة لا يحتاجون الى البيع والشراء لأنهم لا يأكلون ولا يشربون ولا يحتاجون الى مثل هذه الحاجات. والبهائم ايضا قد يسرت ارزاقها قال الله عز وجل من يوصل ارزاقها لها. فلا تحتاج الى بيع ولا شراء. واما المكلفوں من الناس والجن - [00:16:02](#)

فإن الله عز وجل سخر الكون لهم وامرهم هم بانفسهم ان يحصلوا ارزاقهم وان يسعوا في طلبها فاذا ليس ثمة بيت الا ويحتاج اهله للبيع والشراء. فلما كانت المشقة به كبيرة وسع الشارع في اصله وجعل فيه - [00:16:20](#)

الحل والاباحة لما كانت المشقة فيه كبيرة وسع الشارع في بابه وقال خذوا ما شئتم لان كل ما اشتئت حاجة الناس له يسرت الشريعة في اصل في اصل بابه. الملابس - [00:16:38](#)

يحتاجها الجميع فالاصل فيها الحل والاباحة. الاطعمه والاشربه يحتاجها الجميع فالاصل فيها الحل والاباحة. المركوبات السيارات والدواب يحتاجها الجميع فالاصل في المركوبات الحل والاباحة النباتات الحيوانات برية كانت او بحرية. الاصل في النباتات برية او بحرية الحل والاباحة. الاصل في - [00:16:56](#)

حيوانات بريه او بحرية الحل والاباحة. وكذلك المعاملات يحتاجها الجميع. اذا الاصل فيها الحل والاباحة مما يدل على سماحة هذه الشريعة وانها حنفية سمحه لا اثار فيها ولا اغلال والحمد لله. اذا جميع المعاملات التي حصل خلاف بين الفقهاء المعاصرين او السابقين في حلها - [00:17:22](#)

لا من حرمتها فاننا نقف مع اي فريق الجواب نقف مع الفريق الذي احلها حتى ننظر الى دليل من حرمها. فان وجده دليلا صالحا انتقال عن الاصل انتقلنا والا فالمتقرر عند العلماء ان الاصل هو البقاء على الاصل حتى يرد الناقل. وبناء - [00:17:49](#)
على ذلك اختلف العلماء في بيع التأجيل المنتهي او الموعود بالتمليك على قولين والقول الصحيح جوازه اذ ليس هناك دليل يدل على تحريمه. والتفاصيل في موضع اخر. واختلف العلماء ايضا في بيع التقسيط اختلف العلماء - [00:18:15](#)
في بيع التقسيط والقول الصحيح جوازها وحلها. اذ ليس هناك دليل يدل على تحريم وهذا دواليك في فروع كثيرة ولا نريد الاطالة في التفريع ما استطعنا فالخلاصة من هذه القاعدة اذك ايها الطالب توقف في صف من اجاز لان الاصل معه حتى تنظر في دليل من حرم - [00:18:35](#)

فان وجده دليلا صالحا للانتقال انتقل والا بابقى مع من قرر الاصل لان الاصل هو البقاء على الاصل حتى يرد النار هذه هي القاعدة الاولى ومنها ننطلق الى ما بعدها ان شاء الله - [00:19:04](#)

نعم يا شيخ فهد احسن الله اليكم هذه هي القاعدة الثانية. وهي من اعظم قواعد المعاملات ايضا وهي في الالفاظ التي تتعقد المعاملات بها فهل هناك قاعدة واصل ينفعنا في هذا الامر؟ الجواب نعم. وهي قولنا تتعقد المعاملات بكل ما دل على مقصودها من قول - [00:19:21](#)

او عرف تتعقد المعاملات بكل ما دل على مقصودها من قول او عرف اعيدها مرة ثالثة تتعقد المعاملات بكل ما دل على مقصودها من قول او عرف. اذا هذه القاعدة تنص - [00:20:05](#)

ان كل المعاملات لا يطلب فيها الفاظ معينة تعلق صحتها بها اذ ان التقييد خلاف الاصل. والاصل في هذه المعاملات ان ادلتها وردت مطلقة. واحل الله بيع ورد مطلقا الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وردت مطلقة وابتغوا من فضل الله وردت مطلقة - [00:20:26](#)
ولا يزال الصحابة يتباينون فيما بينهم وفي اسواقهم ولا يطلب من احدهم لفظ معين لا في بيع ولا في وكالة ولا في اجارة ولا في وديعة ولا في غيرها من المعاملات. فجميع ما دل على مقصود - [00:20:53](#)

معاملة من الاقوال او الاعراف فان المعاملة تتعقد بها وهذه الالفاظ تختلف باختلاف الاعراف واختلاف الازمنة والامكنة. فهناك الفاظ تتعقد بها المعاملات في نجد لا يعرفها اهل السودان. وهناك معاملات تتعقد بها وعفوا الفاظ تتعقد بها المعاملات عند اهل مصر لا يعرفها اهل - [00:21:13](#)

المشرق وهكذا. فاذا تتعقد معاملات كل قوم بما عهدوه في اعرافهم. في اعرافهم وبناء على ذلك فالبيع ينعقد بكل ما دل على مقصوده من قول او عرف. والاجارة تتعقد بكل ما دل على مقصودها - [00:21:40](#)

من قول او عرف. والوكالة تتعقد بما دل على مقصودها من قول او عرف. والسلم ينعقد بكل ما دل على مقصود من قول او عرف. وهكذا في سائر المعاملات. وبناء على ذلك فما يقرره بعض - [00:22:00](#)

الفقهاء من قولهم الصيغة. فيشترون لصحة البيع شروطا في الفاظه. هناك صادر من المشتري وقبول صادر من البائع. وكذلك في الانكحة. انكحتك وجدك وغير ذلك من التقييدات الفقهية في بعض الابواب والمعاملات ايا كانت - [00:22:20](#)

اذا رجعنا الى براهينها لم نجد لها برهانا يجعل المتعاقدين في حرج من حفظها فان كثيرا من العوام لا يفقه هذه الالفاظ الفقهية ولا يدرى عن معانيها. فلو اننا كلفناه بها لربما قالها وهو لا يدرى عن معناها. لكن لو تركنا - [00:22:49](#)

على اعرافهم في معاملاتهم لعرفوا مقصود معاملاتهم. فاذا الشريعة جاءت بالتوسيعة وتلك الدليل جاءت جاءت مطلقة فمن قيد صحة بائع او معاملة بالفاظ معينة فهو يخالف الاطلاق اي يخالف الاصل والابالص بقاء المطلق على اطلاقه ولا يقيد الا بدليل. والاصل هو البقاء على الاصل حتى يرد - [00:23:09](#)

اذا ناقل والاصل ترك ما كان متسعًا للناس بلا تضييق فانك كلما قيدت فالمعاملات بالفاظ معينة كلما زدت تعقيدها كلما زدت المشقة فيها. فالملطلق هو الاحق والشريعة تدعو الى التخفيف - [00:23:39](#)

والى التيسير والى عدم التضييق القول الصحيح في هذه المسألة هو ما اقتضته هذه القاعدة. فاذا لو ان المعاملات مثلا بيعا وشراء انعقدت عند بعض الاعراف بقولهم ها وش رايكم تمام - [00:23:59](#)

قال تمام. شلونكم وهداية الله؟ هل فيها بعث؟ هل فيها قبلت؟ الجواب لا. انعقدت المعاملة ولا ما تنعقد انعقدت فاذا خذوا هذه القاعدة تنعقد كل المعاملات بما دل على مقصودها - [00:24:20](#)

اما من قول معين او عرف جاري واختار هذه القاعدة وقررها اعظم تقرير ابو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى وهي التي ادين الله بها وقيقتها في كتابي قواعد البيوع وفرائض الفروع والله اعلم - [00:24:37](#)

نعم اقرأ احسن الله اليكم قال التسلیم نعم هذه الآيات مشتملة على شروط يسمیها الفقهاء بشرط صحة البيع وانا لن اشرحها على انها شروط وانما ساصيغها على انها قواعد فهمتم؟ اذ كل شرط يتضمن جملًا من القواعد. فخذلها واحدة واحدة - [00:24:57](#)

على انها قواعد قوله شرط التراضي القاعدة في هذا الشرط تقول انما البيع عن تراض انما البيع عن تراض ومعناها اعلم رحمك الله تعالى ان الاصل الاعظم الافخم المتقرر في الشريعة - [00:26:03](#)

ان الناس لا يجوز قهرهم على حقوقهم لا يجوز ان يتسلط احد على حق احد فينتزعه منه فالواجب علينا في ارض الله ان يحترم كل واحد منا خصوصية ملكية صاحبه - [00:26:31](#)

فالاصل في اموالنا التحرير الا اذا بذلها صاحبها بكمال طواعية واختيار من اجل تحقيق هذا المقصود الافخم الاعظم وهو وهو حفظ الاموال اشترط الشرع هذا الشرط في صحة المعاملات فلا يجوز ل احد ان يقهر احدا على عقد معاملة هو في باطنها لا يرضاه - [00:26:49](#)

فجميع المعاملات التي تنعقد اكرهاها الاصل فيها البطلان. ويعتبر وجودها كعدمها لان الاصل في الاموال التحرير وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرى مسلم الا عن طيب نفس منه. ويقول صلى - [00:27:15](#)

الله عليه وسلم وانما البيع عن تراض وقبل ذلك قول الله عز وجل الا ان تكون تجارة ايش؟ انت راض منكم فاذا قيل لك لم اشترطوا التراضي؟ قل لان الاصل في الاموال - [00:27:38](#)

العصمة فلا يجوز ان ينتهك احد مال ادا طابت نفسه بتسليمها وبيعها او اعارته او اجارته او غير ذلك من انواع الانتفاعات والتصرفات فلا اصل في اموال الناس حرمة الاعتداء عليها. ولذلك صرخ النبي صلى الله عليه وسلم باعلى صوته في خطبة يوم - [00:27:54](#)

النحر الا وان دمائكم واموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا ليبلغ الشاهد الغائب هذا هو الاصل. ما حكم بيع المكره؟ ما حكم بيع العين المغصوبة؟ ستأتينا على شكل فروع تخريجية ان شاء - [00:28:23](#)

الله. اذا هذا الشرط الاول وقادتها وقادتها ودليله ثم قال الناظم عفا الله عنا وعنها والاباحة يا فتى في نفع ما سبب من اعياني. هذا يشير الى قاعدة عظيمة تقول هذه القاعدة ما صح نفعه صح بيعه الا بدليل - [00:28:48](#)

ما صح نفعه صح بيعه الا بدليل. وهي قاعدة في الاعيان التي يجوز ايقاع المعاملات عليها فما الاشياء التي يجوز بيعها الجواب التي يصح نفعها فهذه القاعدة مشتملة على شرطين - [00:29:16](#)

الشرط الاول ان يكون في العين المباعة نفع ان يكون في العين المباعة نفع وبناء على اشتراط هذا الشرط فلو لم يكن فيها منفعة اصلا فلا يجوز بيعها اذ الاصل - [00:29:39](#)

وجوب حفظ المال فلا يجوز للانسان ان ينفق ماله فيما لا منفعة فيه قالوا مثاله قال كشراء الحشرات. اكرمكم الله. انسان مولع بانفاق امواله في شراء الحشرات فهل الحشرات فيها منفعة؟ الجواب لا منفعة فيها - [00:29:55](#)

وكذلك كون الانسان يشتري بعض الاشياء التي هو في غنى عنها من من العاب او ملابس او غيرها مما هو في غنى عنها فان هذا

يدخل في دائرة الاسراف والتبذير - 00:30:18

فلا يجوز للانسان ان ينفق ماله فيما لا منفعة له فيه ولذلك قال الفقهاء بان كل منفق كل منفق ما له فيما لم لا منفعة فيه فسفيه يجب الحجر عليه - 00:30:37

فسفيه يجب الحجر عليه الشرط الثاني ان يكون هذا النفع صحيحا. جائزًا شرعاً. اذ هناك من الاعيان ما فيه منفعة لكنها منفعة محرمة كالشيشة والدخان والخمر وبعض اشرطة الغناء عفوا واسرطة الغناء - 00:30:54

والمخدرات هذه فيها منفعة على حسب فهم اصحابها ولكنها منفعة محرمة فاذا لا بد ان تشتمل العين المباعة على شرطين ان يكون فيها منفعة وان تكون تلك المنفعة مباحة وهذا هو معنى قولنا ما صح نفعه صحيحة. فقولنا نفعه - 00:31:19

هذا الشرط الاول وقولنا صح هذا الشرط الثاني. فهناك اشياء لا منفعة فيها فلا يصح بيعها واخذنا فيها كلية تقول كل ما لا منفعة فيه فلا يصح بيعه وهناك اشياء فيها منفعة ولكنها محرمة واخذنا فيها كلية تقول كل ما حرم نفعه - 00:31:49

وما بيعه؟ كل ما حرم نفعه حرم بيعه. فان قلت وما دليلك على هذا ان كل عين صحيحة نفعها صحيحة بيعها فاقول الدليل على ذلك الاثر والناظر. اما من الاثر فقول الله عز وجل وسخر لكم ما في السماوات وما في الارض جميعا منه فجميع ما على وجه الارض فهو - 00:32:17

مسخر لنا ومقتضى تسخيره جواز الانتفاع به ومن جملة ما ننتفع به فيه ان نبيعه او نشتريه فلما اخبرنا الله بتتسخير هذه الاشياء على وجه الارض لنا افاد ذلك انه - 00:32:44

ها مما انها مما يجوز بيعها اذ ان الاعيان التي تحرم يحرم بيعها فليست بمسخرة لنا ولا يزال الصحابة في اسواقهم بيعون الانية والثياب وبيعون الطعام على مختلف اشكاله وبيعون الدواب - 00:33:05

ويبيعون الزرع والثمار من غير سبق سؤال عن حلها من حرمتها مما يدل على ان المتقرر في قلوبهم ان كل الاعيان فيصحيح ايقاع البيع والشراء عليها الا بدليل - 00:33:27

قولنا الا بدليل اي اذا ثبت الدليل محظى بيع عين من الاعيان فتخرج تلك العين عن هذا الاصيل بخصوصها ويبقى ما عدتها على اصل الحل. وبناء على ذلك فمتي ما اختلف الفقهاء في بيع عين من الاعيان فقالت طائفة يجوز بيعها - 00:33:47

وقالت طائفة لا يجوز بيعها فنحن نقف في صف من ولماذا الجواب نقف في صف من اجاز لان معه الاصيل حتى ننظر في دليل من حرم فان وجدنا دليلا صالحًا للاعتماد والتحريم ولنقل تلك العين عن اصلها - 00:34:10

فاننا نقول بالتحريم والا فلا حرج لاحد ان يخرج عينا ويفتي بتحريم بيعها الا وعلى ذلك دليل. وبناء على ذلك اختلفوا في بيع المصحف والاصح جوازه اذ لا دليل يمنعه. والاصل الحل - 00:34:32

واختلفوا في بيع الزرافة والاصح جوازه اذ لا دليل مع من حرمها والاصل الحل واختلف العلماء في بيع الكلب والقول الصحيح حرمتها فان قلت وما برهانك؟ اقول نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع تلك العين بخصوصها - 00:34:54

فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن كما في الصحيحين من حديث ابي مسعود فقلنا في الكلب بخلاف ما قلناه في الاصل لثبت الدليل بتحريم بيعها - 00:35:21

ومنها اختلف العلماء في بيع الكلب المعلم الذي يعرف الصيد والقول الصحيح حرمة بيعه. لأن الدليل عدم تحريم بيع الكلب من غير تخصيص بين كلب وكلب واما زيادة الامام النسائي في قوله الا كالصيد فقد قال في السنن بان هذه الزيادة خطأ فهي زيادة - 00:35:37

خطأ لا تصح فاذا رأيت الاadle المحرمة لبيع الكلب وجدتها مطلقة وعامة من غير تفصيل ولا تخصيص ولا تقييد بين كلب وكلب. فالكلب المعلم لا يصح بيعه في الاصح ومنها اختلف العلماء في بيع الهرة والقول الصحيح حرمة بيعها لما في صحيح مسلم من حديث ابي الزبير - 00:36:06

عن جابر قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم جابر عن بيع الكلب والسنور والسنور هو الهر قال فقال زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن

ذلك. وتب في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الهرة - [00:36:34](#)

نهى عن بيع الهرة ويدخل في ذلك كافة المخدرات. لا يجوز بيعها لأن نفعها محرم يدخل في ذلك المجالات والجرائد المشتملة على اشياء لا يجوز للمسلم مطالعتها او قراءتها من الامور التي التي - [00:36:53](#)

تعرفونها او لا تعرفونها. وكذلك الكتب التي الفها اهل البدع فانها وان كان فيها منفعة المال الذي يكون في بيعها او شرائها الا انها منفعة محرمة. ولذلك حرم العلماء مطالعة كتب اهل البدع - [00:37:21](#)

او التوراة والانجيل. ومنها اختلف العلماء في حكم بيع سباع البهائم. والقول الصحيح جوازه اذا لا دليل مع من حرم والاصل الحل. ومنها اختلف العلماء في بيع القرد. والقول الصحيح جوازه - [00:37:43](#)

ان كان فيه منفعة لحفظ المتعاق او حفظ الدار اذا لا دليل يمنع بيعه. والاصل الحل ومنها لا يجوز مطلقا بيع الاصنام لأن النبي صلى الله عليه وسلم حرم بيعها - [00:38:03](#)

فقال جابر رضي الله عنه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الخمر والاصنام الى اخر الحديث المعروف عندكم واختلف العلماء في حكم بيع التأشيرات المعاصرة والقول الصحيح حرمة بيعها - [00:38:28](#)

لامرين الامر الاول لمخالفة نظامولي الامر في ذلك فانولي الامر يمنع بيع هذه التأشيرات فانه يصدرها من وزارة الخارجية للمنفعة لا تملك الرقبة الثاني ان البيع فرع الملك - [00:38:47](#)

فاما بعث تأشيرة فانما انت تملك منفعتها لا رقبتها واغلب الناس انما يبيعون الرقبة ولذلك تعتبر قد بعث شيئا لا تملكه. فاما سألكم سائل عن حكم بيع التأشيرات فقولوا لا يجوز بيعها لامرين - [00:39:09](#)

لمخالفة النظام ولانه بيع ما لا يملكه الانسان. فان وزارة الخارجية تصدرها لتنتفع بها فاما استغنيت عنها يجب عليك ان تردها الى مصدرها. وعلى كل حال فمتى ما اختلف العلماء في بيع عين او آآ حرمة بيعها فانك - [00:39:30](#)

فتتفق موقف الجواز حتى تنظر الى دليل من حرم. فان رأيت دليلا صالحا للمنع فقل به والا فالاصل هو البقاء وعلى الاصل حتى يرد الناقل. انا كلامي واضح ولا لا - [00:39:50](#)

طيب وقال الناظب بعد ذلك وبان يكون صدوره من مالك او من يقوم مقامه سياني. هذه قاعدة تقول هذه القاعدة لا يصح البيع الا من مالك للعين او من يقوم مقامه. لا يصح - [00:40:04](#)

البيع او نقول لا تصح المعاملات اصلا ها الا من مالك للعين او من يقوم مقامه. قولنا او من يقوم مقامه كالوكيل يقوم مقام الموكيل. وكالناظر في باب الوقف. يقوم مقام الواقف - [00:40:31](#)

وصي في باب الوصية وكالولي في باب الحجر على السفيه والمجنون الصغير فلا يصح صدور البيع الا من احد رجلين. اما مالك العين اصله او من يقوم مقامه من وكيل او ناظر او وصي او ولي - [00:40:53](#)

اليس كذلك؟ لأن الاصل في الاموال العصمة وحرمة التصرف في اموال الغير اصل متفق عليه بين العلماء. فلا يجوز لاحد ان يتصرف في مال احد الا اذا اذن له او اقامه مقامه في هذا التصرف - [00:41:18](#)

لقول الله عز وجل لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل. واذا تصرفت في مال غيرك بلا اذنه فانك تكون قد اكلت ما له بالباطل. وقول النبي صلى الله عليه وسلم الا وان دمائكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام - [00:41:38](#)

كرحمة يومكم هذا الى اخر الحديث وبناء على ذلك اختلف العلماء في حكم بيع الفضولي الفضول وهو الذي نسميه عندنا الملقوق يعني قمت صباحا فوجدت سيارتك قد تولى جارك بيعها. وانت لم تاذن له - [00:41:58](#)

فما حكم تصرفه في مالك اختلف في ذلك الفقهاء والقول الصحيح هو ما اختاره ابو العباس وهو منع البيع الا اذا اجاز المال منع البيع الا اذا اجاز المال. ولذلك خذوها عندكم قاعدة. تصرفات الفضول مبنية على الاذن - [00:42:23](#)

تصرفات الفضول مبنية على الاذن. خذوها قاعدة واحفظوها فيما اي انسان يتصرف في حقوق انسان فاننا لا نمنع مطلقا ولا نجيز مطلقا وانما نرجع لصاحب الحق فان اجاز بيعه - [00:42:49](#)

فهو صحيح وان منع فهو باطل. فان قلت ولم لا نبطله مطلقا من غير مراجعة لصاحب الحق؟ فنقول لانه قد تكون الغبطة والربح في تصرف هذا الملقوق بمعنى ان يكون قد باع سيارتك التي لا تساوي ثلاثة الاف باعها بعشرة الاف. فهل ستعتمد في حكم تصرفاته -

00:43:11

الحنابلة الجواب لا بل ستقبل رأسه ويده وتقول هاه بقي سيارة عندي في الدار ان هداك الله وقمت صباحا وبعثها فانا ممنون لك فاذا لو كنا نبطل وفاته مطلقا فقد يكون في الابطال المطلق ظلما لصاحب المال الاصلي. فيما ان الحق حقه والمنع ليس متمخضا -

00:43:42

الله فلما لا نراجع صاحب الحق؟ فربما يفرح ويرضى فنجيز او يغضب ويأسف فنمنع. فنحن لا نزال في يدنا الزمام لكن لو ان هذا الفضولي باع سيارتك التي تساوي عشرة الاف بثلاثة الاف فهنا اعتمد فيه مذهب الحنابلة -

00:44:11

وابطله. اذا هذا القول تجده قد راعى المصلحة لکلا الطرفين هذا هو الاصح في بيع الفضول قالوا هل عندك دليل من الشرع في بيع الفضول؟ فاقول نعم. وهو ما رواه الامام البخاري رحمه الله من حديث -

00:44:37

عروة البارقي رضي الله عنه الننة اسمعوا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه دينارا ليشتري به شاة فاشترى به شاتين هذا تصرف فضولي في الشراء اسمع قال فباعا احداهما بدينار. اذا هذا تصرف فضولي في البيع. فرجع الى النبي صلى الله عليه وسلم بشاة ودينار فدعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالبركة يقول الراوي فكان لو اشتري ترابا لربح فيه لو اشتري ترابا لربح فيه والبيت هذه الدعوة لنا ان الان لو نشتري ترابا لا كلناه -

00:45:25

لو اشتري ترابا لربح استغفر. ربح فيه فلما تصرف عروة تصرف فضوليا في مال غيره واجاز الشارع هذا التصرف عرفنا ان تصرفات الفضول موقوفة على اجازة صاحب الحق فان اجازه فالحمد لله. وكفى الله المؤمنين القتال. وان لم يجزه فنقول -

00:45:48

له تصرفاتك كلها باطلة فالامر لا يزال زمامه في يدنا. ومنها اختلف العلماء في حكم بيع نقع البئر. نقع البئر وهو ماؤه هل يجوز للانسان ان يبيع ماء البئر؟ ام ان الناس شركاء فيه؟ الجواب البئر تنقسم الى -

00:46:16

قسمين بئر تولى الانسان حفرها واستخراج ماءها بماله. فماء تلك البئر خاضعة له فلا حق لاحد ان يعتدي على مائها الا باذنه. فلصاحب البئر الذي عانى حفرها. واستخراج ما اذا بالمكائن ان يبيع ماءها وهو المعروف عندنا -

00:46:42

في هذا الزمان واما البئر التي حفرت سابقا او حفرت بفعل الله. والذي يسميه العلماء بعوامل التعرية. والماء الذي فيها بفعل الله مجتمع المياه الكبيرة في البرية بعد المطر. فلا يجوز لاحد ابدا ان يتتحكم في هذا الماء. اذ انت ما -

00:47:09

فيه ريالا ولا عانيت جمعه ولا حفره. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاثة ملأوا والماء والنار. يقصد الكلأ الذي لا تصرف للعبد في اخراجه. واما المزرعة التي انا -

00:47:34

ولى اخراجها وبذرها وسقيها فلي الحق في بيع كلأها والنار التي لم يعاني العبد ايقادها. واما ما عانى العبد ايقاده فله ان يمنع غيره من الانتفاع بها قوله والماء اي الذي لم يعاني العبد حفره واستخراجه من باطن الارض. واما ما عانى حفره -

00:47:54

اخراجه بماله فله الحق ان يبيعه. فالكلأ والنار والماء المذكورة في هذا الحديث انما هي ما وجد فعل الله عز وجل من غيري انفاق مال ولا بذل جهد ومنها او نقول يكفي هذا -

00:48:19

ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لحكيم ابن حزام لا تبع ما ليس ايش؟ عندك اي ما لا تملكه فالأشياء التي لا يملكها الانسان وليس مفوضا وليس مفوضا فيها فلا حق له ان يتصرف فيها -

00:48:43

وهذه القاعدة تبرز عظمة الاسلام وتبرز قبح النظام الشيوعي الذي يقوم مبدأه على اشتراك الناس في كل شيء. فليس هناك ملكية تخص احدا فسيارتك لك ولغيرك بيتك لك ولغيرك متاعك لك ولغيرك. النظرة الشيوعية لا يمكن ان يعيش معها الانسان. اذ الانسان بفطرته واصل خلقته لابد -

00:49:03

لابد ان يتملك شيئا يكون خاصا به وبمنافعه لا يشاركه فيه احد. فالنظرة الشيوعية لما كانت مخالفة لفطرة الله وسننته الكونية كان مآلها الى السقوط والبورار ثم قال الناظم بعد ذلك مع قدرة التسليم ومن اعجز من ان كان ليس له بذلك يدان. هذا شرط وقاعدة

امن قواعد البيوع كل معجوز عن تسليمه فلا يصح بيعه كل معجوز عن تسليمه فلا يصح بيعه لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر. وما تعجز عن تسليمه - 00:50:06

وربما لا تستطيع تسليمه فيما لو بعثه فيقع بينك وبين من بعثه اليه شيء من الخصومة او النزاع فقطع الدابر الغرر وقطعاً لدابر الخصومات والنزاع فلا يصح البيع الا في حدود الاعيام التي تستطيع - 00:50:30

تستطيع انت ان تسللها لمن انتقلت ملكيتها اليه. واما ما انت عاجز عنه فلا يجوز بيعه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبع ما ليس عندك.
وبناء على ذلك قالوا لا يجوز بيع الطير في - 00:50:53

اي لعدم القدرة على تسليمه ومنها لا يجوز بيع السمك ما دام سابحا في الماء. اي لعدم القدرة على تسليمه ومنها لا يجوز بيع العبد اي العبد الذي فر من سبيه. لم؟ لعدم القدرة على تسليمه - 00:51:12

ومنها لا يجوز بيع الحيوان الشارد لما لعدم القدرة على تسليمه فإذا نأخذ قاعدة ان كل معجوز عن تسليمه فلا يصح فلا يصح ماذا؟ فلا يصح سعه. كا. معجوز عن: تسليمه فلا يصح - 00:51:34

ببعه وهذا واضح ان شاء الله ولا حاجة الى الاطالة فيه. وكل هذه المسائل ستأتينا على شكل ابيات نمر عليها مرورا عارضا شاء الله.

وهذه قاعدة خذوها خذوا هذه القاعدة شكرًا يا استاذ محمد غفر الله لك في هذا هذا الناس اللي فيه كيك يا محمد كيك شي الله الله
لما حوا ملا قمة الا بالله - 00:52:15

خذوا هذه القاعدة تنفعكم في كل المعاملات. لا تصح المعاملات الا من جائز التصرف. عبر عنها بالمعاملات افضل من البيع. حتى تدخل
الإحراز والسلام والمرخصة وغيرها لا تصح المعاملات الا من جائز - 45:52:00

تصرف واذا اطلق الفقهاء جائز التصرف فيعنون به من توفر فيه ثلاثة شروط ان يكون عاقلا بالغا ارشيدا عاقلا بالغا رشيدا وبناء على اشتراط هذه الشروط فمن كان مهمنا فالتحق معكم الالحاداء - 11:53:00

فقد اجمع العلماء على ان المجنون لا يصح منه بيع ولا شراء ولا فسخ ولا عقد ولا يترب على اقوال اي شيء وقوله بالغ وبناء على اشتراطه فالاتفاق معه ملائم في الدليل امام دوافع - 40:53:00

فلا يصح منه بيع ولا شراء ولا فسخ ولا عقد الا باذن وليه في امور جمل عرفوا ان يتصرف الصغار فيها كأن يأخذ ريالا ويشتري به علائقه كم مرت هذه المرة - 00:54:04

بعدم التغابن فيها. واما ان يتولى الصبي شراء بيت او شراء ارض او شراء سيارة او بيع شيء من العقارات. مما لم يجري العرف بان يتم الاجفال على العقلاء فهذا لا يجوز له

قوله رشيد وضد الرشيد السفيه. وبناء على ذلك فلا يجوز للسفيه ان يتصرف فيه شيء من الاموال واما تعريف السفيه وضوابطه فتأتى في المقدمة فنجد هنا كل ما نبذله لبيانه

فإذا كان السفيه مع انه عاقل لكن فيه سفة نهانا الله ان نؤتيه اموالنا التي جعلها قياما لنا فكيف بالمجنون لا شك انه ممنوع من باب

على الستير الصغير حتى يتصرف له. ونهاي الولي ان يسلم اليتيم ما له. اي الصبي ما له حتى يؤنس منه حتى يبلغ النكاح ويؤنس منه

رسدا هذا اشتراط الرشد تدفع اليهم اموالهم فيفهم من هذا انهم قبل بلوغ النكاح اي قبل البلوغ وقبل الرشد لا نؤتيهم اموالنا. وهذا

ثم قال ايضاً ومعرفة المبيع ببرؤية او وصفها وكأنها بعيان هذه قاعدتان تقول القاعدة الاولى انا قلت لن اطيل واطلت. لكن عزاًونا ان

او انني اطلت لانها اصول والابيات التي بعدها كفروع او نحو ذلك والله اعلم المهم قاعدة المجهول لا يباع المجهول لا يباع فلا يجوز
لك ان تشتري عيناً مجهولة لم ترها ولم توصف لك وصفاً يخرجها من حيز الجهة الى حيز - 00:56:53

العلم بعنتك هذه السيارة وانت لم ترها ولم توصف لك فالبيع باطل بعنتك الدار التي في البلد الفلانية وانت لم ترها ولم توصف لك
فالبيع باطل. فهذه قاعدة عامة. المجهول لا يباع - 00:57:23

قالوا لماذا؟ قالوا قطعاً لدابل الخصومة والنزع. اذ قد تشتري شيئاً وانت تجهل صفاتة. فإذا تبيّنت لك رفضتها والبيع قد تم بينكمما
فحينئذ نقع في حيصة بيص وكثرة نزاع ومحاكم - 00:57:45

فقال الشارع لا يجوز ان يقع البيع على اعيان مجهولة. وكيف تخرج من حيز الجهة الى العلم؟ بطريقين؟ قال الناظم في الطريق
الاول برؤية هذا الطريق الاول ان تراها او تصور لك - 00:58:02

فان لم ترها وبالطريق الثاني في قوله او وصفها وكتابها ببيان. اي صفة تخرجها من حيز الجهة حيز العلم وبيع المجهول غرر بيع
المجهول غرر. وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع - 00:58:25

الغرر القاعدة التي بعدها لا يصح البيع الا بثمن معلوم. فلا يجوز ان يقول البائع بعنتك سيارتى بثمن ما او
اجرتك داري بالذى تطيب به نفسك هذا لا يجوز. فعقود المعاوظات لابد من تحديد الثمن فيها. فإذا هناك واجب - 00:58:51

على البائع وواجب على المشتري. فواجب البائع ان يبرز سلطته حتى يكون المشتري على علم منها اما برؤية او وصف. وواجب
المشتري ان يحدد الثمن. وان يفصل فيه والا يكون بيعاً متربداً بين ثمينين او بيعاً متربداً بين مجهولين لأن ذلك من بيع - 00:59:25
ضرر وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر فإذا هاتان قاعدتان دليلهما واحد المجهول لا يباع لانه غرر وما لا يعرف ثمنه لا
يباع ايضاً لانه اجيبيوا لانه غرر. افهمتم هذا؟ هذه هي شروط - 00:59:53

البيع وقواعد مع كل واحدة منها دليلاً وشيء من فروعها. بقينا في التفصيل الان فقال الناظم لاننا اشترطنا سابقاً ان لا بيع الا عن
تراضي فإذا نأخذ من هذا ان المكره على بيع شيء لا يجوز بيعه - 01:00:15

الا ان الفقهاء استثنوا الاقرابة في حالة واحدة وهي الاقرابة اذا كان بحق شرعياً فالمكره لا يجوز بيعه الا بحق فإذا اكره المفسس على
بيع ما له لسداد غرمائه. وهذا اكره بحق او بظلم - 01:00:45

اجيبوا بحق ولا بظلم؟ بحق. فإذا البيع صحيح. ولو ان الدولة ارادت مثلاً ان تعبد طريقاً من بلد الى بلد اضطروا الى شراء بعض
الاراضي حتى يكون الطريق مستقيماً لا اعوجاج فيه محافظة على حياة السائقين عليه - 01:01:07

فابى احد ملوك الاراضي ان يبيع ارضه فهنا يجوز لولي الامر بناء على قاعدة المصالح ودفع المفاسد ان ينتزعها بثمنها والدولة وفقها
الله من باب العدل وان انتزع الا انها تنتزع عشرة اضعاف ثمنها - 01:01:29

فالارض التي تساوي مئة الف تنتزعها بمليون حتى وان لم تدفع ثمناً زائداً فيجوز انتزاعه. اوليس مكرها على بيع ارضه غير راض؟
الجواب بل ولكن اكراهه كان بحق فإذا لا يجوز بيع المكره الا اذا كان اكرهاها بايش؟ بحق. لو اشتريت انا والاخ سيد في - 01:01:51
واراد بيع نصيبيه اراد بيع نصيبيه فرفضت انا عفواً فاراد بيع نصيبيه لطرف ثالث فمن احق الناس بشراء نصيبيه شريكه الذي هو انا فليا
الحق ان اكره سيد ان يبيع نصيبيه لي. وامنه قضاة ان يبيعه لطرف ثالث. لقول النبي - 01:02:18

وسلم ايش؟ قال قضى بالشفعة في كل مالا يقسم بهذه صور تدل على ان بيع المكره لا يخلو من حالتين ان كان بغير حق شرعى
فباطل وان كان بحق شرعى - 01:02:45

فجائز طيب ايتها الاخوان الفضلاء ساعطيكم ثلاث قواعد يسميها العلماء قواعد المعاملات المحرمة وجميع ما يأتي من الابيات ايتها
الاخوان ساجعلكم انتم تستخرجون علته اذا فهمتم هذه القواعد فجميل جميع المعاملات المحرمة - 01:03:02

جميع المعاملات المحرمة اسمعوني جميع المعاملات المحرمة لابد وان تدخل تحت واحدة من هذه القواعد اي معاملة لا تدخل تحت
واحدة منها فهي حلال اي معاملة تدخل تحت محرمة فلابد ان يكون تحريمها منتقاة من واحدة من هذه القوائم - 01:03:30
ضعوا عنوانها قواعد المعاملات المحرمة. القاعدة الاولى كل معاملة تتضمن الربا حالاً او مالاً فحرام هذه اعظم القواعد واسعها فاي

معاملة تتضمن الربا حالا او مالا اي فيما بعد فانها حرام والادلة على تحريم الربا ستائين في - 01:04:00

به ان شاء الله فلو سألكت وقلت لماذا حرم بيع العينة شرعا لقاعدة الربا؟ تقول كذا لقاعدة الربا القاعدة الثانية كل معاملة تتضمن الغرر والجهالة فيما يقصد فهي باطلة. لقول ابي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه -

01:04:32

الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر. فلو قلت لك لما حرم بيع الحصاة؟ لوجود الغرر لما حرم بيع الملامسة ستائين تفاصيلها بعد قليل. لوجود الغرر - 01:05:09

لما حرم بيع السمك في عفوا لما حرم بيع المفانم قبل قسمتها على المجاهدين لوجود الغرر لما حرم بيع الاراضي التي لا تزال في حيز ملك الحكومة اذا وزعتها على المواطنين. لكن لم يستلموا رقابها الى الان لوجود - 01:05:29

الغرر انتم معنون اذا هناك معاملات كثيرة حرمتها الشارع لوجود الغرر فيها. فاخذ العلماء منها قاعدة. كل معاملة تتضمن الغرر والجهالة فيما يقصد فهي باطلة. الثالثة كل معاملة مبنية على الغش والتغريب وهي باطلة - 01:05:49

كل معاملة مبنية على الغش والتغريب هي باطلة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الغش فقال من غش فليس منا فببيع المسلم على بيع أخيه فيه غش وتغريب - 01:06:13

وشراؤه على شراء أخيه فيه غش وتغريب وخطبته على خطبة أخيه فيه غش وتغريب اهذا من النصح فيما بيننا؟ الجواب قبل انت غششتني لما اشتريت ما اشتريته او بعث على بيبي او خطبت امراة خطبتها انا - 01:06:29

في هذا اشكال الجواب لا اذا هناك ثلاث قواعد اعيدها مختصرة كل معاملة تتضمن الربا حالا او مالا فهي حرام كل معاملة تتضمن الغرر والجهالة فيما يقصد وانتبهوا لقوله فيما يقصد. لأن هناك جهالة تابعة والجهالة - 01:06:50

التابعة مغتفرة فإذا اشتريت دارا فانت تجهل اسانتها ولا لا؟ لكن اسانتها ليست مقصودة بذاتها وانما المقصود السكنى فالجهالة التابعة مغتفرة. واما الجهالة في الامر المقصود الذي من اجله وقع البيع - 01:07:14

هذه غير مغتفرة مطلقا الثالثة كل معاملة تتضمن الغش والتغريب وهي باطلة ان شاء الله واضح ولا لا كل معاملة تتضمن الغش والتغريب وهي باطلة. نعم تفضل ياشيخ فهد - 01:07:34

لما في الصحيحين من حديث جابر رضي الله عنه قال قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يوم الفتح ان الله ورسوله ها قد حرم بيع الخمر والميتة والخنزير الاصنام الى اخر الحديث - 01:07:54

نعم تفضل وكذلك لحديث ابي مسعود قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهر البغي وحلوان الكاهن وثمن الكلب وحديث ابي الزبير قال زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الكلب والسنور. قوله حتى لو يكون معلما تقدم الكلام على - 01:08:22

عليه نعم اما الدم فهو عين بيعها لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الدم نهى عن ثمن الدم. فلا يجوز للانسان ان يجعل دمه او دم غيره سببا لتكسبه. سواء اكان هذا الدم دم انسان او دم - 01:08:53

بهيمة سواء اكان من الدماء الطاهرة او الدماء المفسوحة النجسة فكل ما يدخل في مسمى الدم فانه يحرم بيعه لثبتوت النهي عنه لو لم يأتي النهي بتحريم بيعه لقلنا بان كل عين صحة نفعها صحة - 01:09:22

بيعها قوله وعسب الفحل ثم عرفه لك بقوله وهو منه. اي ظرابه فلا يجوز للانسان ان فحلا ليضرب ناقته او تيسا ليضرب شاته ليس المني متقوما حتى بيع ويشترى ولا ندرى هل هذا الفحل سينزل او لا - 01:09:40

فالمحظوظ من العقد منه وهو لا يزال في حيز الجهالة وكل معاملة تتضمن الجهالة فيما يقصد فهي باطلة وفي صحيح البخاري من حديث ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل اي ظرابه - 01:10:05

وفي صحيح مسلم من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع فضل الماء وعن بيع ضراب الجمل ولصاحبه ان يبذلته مجانا اما ان يجعل وراء بذل مني فحله باب رزق له يتكتب منه فهذا حرام لثبتوت النهي عنه - 01:10:24

ثم قال وتناجس وهو بيع النجس وهو الزيادة في السلعة بلا قصد الشراء لما حرم بيع النجس يدخل تحت اي قاعدة الغش والتغريب

هذا غش يا أخي في الصحيح من حديث ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع النجس - 01:10:50
وهو الزيادة في السلعة بلا قصد الشراء. بان يدخل انسان بسلعته متفقا مع بعضه تجار السوق ان يزايدوا حتى يغروا الزبون الذي لا يدري بان هذه السلعة تستحق هذه القيمة - 01:11:12

فلما كان في النجس تغريب ومخادعة حرمه الشارع لدخوله تحت قاعدة الغش والتغريب. قال وكذا لقى الركبان والركبان هم اهل القرى او الاعراب الذين يأتون بسلعهم ومواشيهم الى سوق الحضر - 01:11:35
البندر يا شيخ سيد المركز فهناك يوم يقال له يوم السوق يأتي الناس من اطراف البلد بسلعهم لبيعوها. انتبه يحرم على احد من اهل السوق او اهل هذه القرية ان يخرج الى طريقهم ليتلقاهم فيشتري منهم حتى يهبطوا هم بسلعهم للسوق ليتعرفوا - 01:11:55
على اقامتها في بيع على بصيرة اذ ان اكثر التجار يشترونها قبل علم صاحبها بحقيقة اقامتها في السوق بثمن بخس دراهم معدودة.
وهذا يدخل تحت اي قاعدة الغرر الجهالة والله العظيم انكم - 01:12:25

الغض والتغريب يا جماعة اي غرر ما في غرر غشوة تغريب فرق بين الغرر والتغريب هذا غش لهذا الاعرابي الذي جلس يجمع سلعته ويربيها وينفق عليها سنة كاملة. ثم يأتي هذا الحضري وهذا التاجر الغشاش الكاذب العفاك ويشتريها بتراب الفلوس - 01:12:50

ولذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقي الركبان لما فيه من التغريب والغض في الصحيح
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا الركبان - 01:13:18
طيب فان خالف احد اهل السوق وخرج واشتري فان لرب السلعة الخيار اذا نزل السوق وعرف انه قد غش وغر لما في صحيح مسلم من حديث ابي هريرة قال قال صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الجلب الجلب الذين يجلبون السلع من خارج البلد - 01:13:35
فمن تلقي واشتري منه فاذا اتي سيده السوق فهو بال الخيار هو بال الخيار عندنا خيار الغبن سيأتينا في باب الخيار وقواعده ان شاء الله واضح البيت؟ طيب ثم قال يا شيخ فهد - 01:13:55

خذوها قاعدة مني قاعدة من قواعد البيوع. لا يجوز بيع الشيء لمن يستعمله في محرم لا يجوز بيع الشيء لمن يستعمله في محرم فاذا علمت او غالب على ظنك ان هذا الزبون انما يريد تلك السلعة لينتفع بها في باب حرام فلا يجوز لك ان تعينه على مقصوده - 01:14:14

لقول الله عز وجل وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وبناء على ذلك قرر الفقهاء انه لا يجوز بيع السلاح في زمن الفتنة بين المسلمين لان الغالب ان من يطلب السلاح في زمن الفتنة انما يريد ماذا؟ ان يقتل مسلما فكيف تعينه على ذلك - 01:14:50

ولا يجوز بيع البيض لمن يستعمله قمارا. هذا في السابق. ولا يجوز بيع الاعيان ذات اللون الاحمر كالورود او الخرق في يوم ما يسمى بعيد الحب. لانك تعينهم على اقامة - 01:15:17
مراسيم اعيادهم الشركية البدعية. ولا يجوز بيع النصارى في ايام اعيادهم شيئا يستعينون به على اقامة مراسيم اعيادهم لانك تتعاون معهم على الاثم والعدوان. ولا يجوز بيع العصير لمن يتخرذه خمرا - 01:15:37

ولا بيع التفاح او التمر لمن عرف من حاله انه يشرب الخمر وهكذا دواليك بل ولا يجوز تأجير الدكان لمن تعلم انه سيحلق سيحلق؟ لا من تحت. سيحلق اللحى ولا بيع ولا تأجير لاستراحات لشباب يتخدونها - 01:15:57
ملهم ليليا يسكنرون او يفعلون الامور المحرمة فيها او يجعلونها دار دعارة. ولا يجوز تأجير دارك للنصارى ليتخدوها كنيسة ولا لليهود ليتخدوها بيعة ولا لاهل البعد ليقيموا فيها احتفالات موالدهم - 01:16:23

فجميع من علمت او غالب على ظنك انه سينتفع بما ستعطيه في امر محرم في حرم عليك معاملته لعموم قول الله عز وجل ولا تعاونوا مدربي كلامي واضح ولا لا - 01:16:50
واضح؟ ولا تعاونوا على الاثم والعدوان. كم بقي طيب ولا تعاونوا على الاثم والعدوان افهمت ماذا؟ ثم قال انتبهوا سنخرجه على

قاعدة فكروا فيها. ماذا ها لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا بيع بعضكم على بيع - 01:17:09

بعض وفي رواية اخرى لا بيع المسلم على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه. بل وفي رواية عند مسلم قال ولا يسم المسلم على صوم اخيه ولان المتقرر في القواعد ان كل معاملة تتضمن اي ضرر يا شيخ سيد. التغريب التغريب - 01:17:42

تلخبطون انتو بين الغرر والتغريب وعيدها مرة اخرى ولان كل معاملة تتضمن الغش والتغريب فهي محمرة وخطبة الانسان على خطبة اخيه او بيعه وعلى بيع اخيه او شراء اخيه من الغش والتغريب. فان قلت اضرب لنا مثلا على بيعه على بيع اخيه -

01:18:09

هذا واضح كأن يأتي انسان لمحل فيشتري ثوبا يشتري ثوبا من محل. فاذا صاحب المحل باع الثوب بمئة ريال يأتي صاحب الدكان الآخر للمشتري ويقول رد عليه بيعته وانا اعطيكه بتسعين ريالا. هنا يريد صاحب الدكان الثاني - 01:18:27

ان بيع على بيع اخيه او ليس هذا من الغش والتغريب ومخالفة النصوح واخوة الدين والايام. يا اخي دع الناس يرزق الله بعضهم من بعض. بعض الناس حسود بعض الناس حسود هذا من الحسد - 01:18:51

الشراء على الشراء عكس المسألة ان يأتي الانسان لصاحب محل ويقول اشتريت منك هذا الثوب بمئة ريال. فيوافق صاحب المحل ويتم البيع. يأتي رجل حسود اخر يحسد المشتري على هذه السلعة ويقول لصاحب المحل - 01:19:05

الحق به وابطل بيعته وانا اشتريه منك بمئتي ريال فهو يريد ان يشتري على شراء اخيه. فكلا الصورتين تحرم. والعلة في تحريمها انها موجبة لي انها موجبة للتغريب ولللغش وهي منافية لمحبة الدين والايام و摩وجبة للخصوصة - 01:19:24

نزاع وامتلاء القلوب فيما بيننا. وكل ما يفضي الى امتلاء القلوب وحقدتها فهو حرام لا يجوز. لأن ان من مقاصد الشريعة بقاء الالفة والمودة فيما بين المسلمين بعضهم البعض واصل يا ابني - 01:19:49

احسن الله اليكم لماذا لا يجوز بيع العبد وهو ابق؟ لعدم القدرة على تسليمه اي لقاعدة الغرر. ولماذا لا يجوز بيع الحوت اي ما دام سابحا في الماء لعدم القدرة على تسليمه اي لقاعدة الغرر. واضح - 01:20:08

قوله وشارد الحيوان لماذا لا يجوز بيعه؟ لعدم القدرة على تسليمه ولقائدة الغرر ثم نعم لا يجوز بيع الحمل ما دام في البطن فلا يجوز لك ان تقول اشتريت ولدا هذه الناقة وهو لا يزال في بطنه لم؟ لانه - 01:20:37

لا يصح البيع ها بيع شيء الا اذا خرج من حيز الجهة الى حيزه العلم. اما برأيته او وصفه. والحمل ما دام لا يزال في البطن فهو مجهولة والمتقرر عندها ان المجهول لا يباع. ولان المتقرر ان كل معاملة تتضمن الغرر والجهة فيما يقصد فهي - 01:21:09

باطلة والحمل ما دام لا يزال في البطن فهو لا يزال مجهولا ولا يجوز بيعه لوجود الغرر. ثم قال كذا صوف على ظهر فممنوعان الصوف ما دام على الظهر لا يجوز بيعه. وانما لا بد ان يجزء اولا ونعلم مقداره. ثم يباع بعد - 01:21:34

ذلك اما ما دام لا يزال على ظهر البهيمة فانه لا يجوز بيعه قالوا لجهالتنا بمقداره. اذا فيه جهالة فالعلة في منع الفقهاء من بيع الصوف على الظهر هي قاعدة الجهة والغرر - 01:22:00

اذ قد يظن المشتري لكثره الصوف انه يقدر بكذا وكذا. وبعد بيعه وجده تبين له انه خدع وانه ظن ظنا ليس ب صحيح. فقطعا لدابر النزاع لابد ان يجزأ اولا ثم يعلم مقداره على ميزان اهل الصنعة ثم يدخل الانسان في شرائه او عدم شرائه على بصيرته - 01:22:19

من امره. فاذا هذان البيعان في هذين البيتين سبب تحريمهما وجود قاعدة الغرر والجهة فيما يقصد ارأيتم الطريقة بسيطة دائما اذا اصلت تأصيلا ولو طال قليلا سيكون التفريع معك سهل وبسيط ويفهم الناس ليس حرم هذا وليس اجاز هذا - 01:22:48

اذ ليس المقصود التعريف بالحكم لو كان المقصود التعريف بالحكم لعرفتموه بالقراءة. لكن المقصود التعريف بماخذ الحكم. شوفوا عندي يا اخواني حكم فقه حكم كونك تعرف ان هذا حلال وهذا حرام وش هذا - 01:23:12

هذا حكم لكن كونك تعرف انه حرام لقاعدة هذا تقديره في الحكم. وانا اريد الطلاب ان يصلوا الى رتبة الفقه في الاحكام وليس مجرد الاحكام وهو الذي يقصد قوله النبي صلى الله عليه وسلم بقوله اللهم فقهه في الدين يعني ليس مجرد المعرفة فقط - 01:23:30

وانما الفقه في هذه المعرفة اذ قد يشتراك من يحفظ متنا من متون الفقه معك في الاحكام هو يعرف الاحكام لكن انت فقت عليه بانك

تعرف مأخذ هذا الحكم وهو حفظ حكما لا يدرى عن مأخذ هذا اللي اريد ان اوصل الطلاب اليه وان شاء الله - 01:23:49
سوف تصلون. رغم انوفكم باذن الله عز وجل تفضل ها حضر اي منع شرعا. نعم او غيرنا كيف هذا؟ اعدل مرة اخرى. وش فيه لك طيب انا اريدكم ان تخرجوا هذين البيعين. انا ساشرح الصورة وانتم اعطوني الحكم وفقهه - 01:24:07
لا يجوز للمجاهد ان بيادر ببيع قسمته من الغنيمة او نصيبيه من الغنيمة قبل ان يقسمها امام المسلمين بينهم. هو اعرف ان حقه في الغنيمة مثلا كذا وكذا - 01:24:43

للراجل سهم وللفارس سهمان لكن اعيانها ما يدرى عنها. فهل يجوز للمجاهد ان يبيع نصيبيه في الغنيمة قبل قسمتها؟ الجواب لا يجوز ولم؟ لقاعدة الغر. احسنت لان غرر ما ندرى عن هل سيخرج لك ثوب - 01:24:57
او سيكون نصيبك ارض من ارضا او سيكون نصيبك نخلا وثمرا او سيكون نصيبك سيفا ودابة انت لك نصيب ولكن عينها هذا النصيب لا يزال مشاعا لان ندرى عن حقيقته - 01:25:18

فما دام لا يزال في حيز الجهة فالجهة لا يباع لوجود قاعدة الغر احسنتم. الفرع الثاني قال وكذلك بيع السمن في الالباني ان السمن يؤخذ من اللبن. واول ما يحلب فهل يعرف اللبن من السمن يكون مفصليين ولا - 01:25:32
بعضهما داخلا في بعض لا ندرى عن جودة السمن ولا مقدار الثمن السمن لا جودة السمن ولا مقدار السمن الجواب نعم هو مجھول في بداية الامر. فاذا ننتظر حتى يصفى ويستخرج ثم نبحث بعد ذلك في مقداره - 01:25:52

وجودته من دنائته لما حرم بيع السمن ما دام لا يزال في الالبان لم؟ لقاعدة نعم لقاعدة الغر والجهة. كم يسرني هذا؟ الاجابة الصحيحة الحمد لله عطنا بعد عطنا خلاص عطناها - 01:26:16

هذا اتحداكم تعرفون. الغر والجهة صح المسألة اعلموا رحمة الله ان من جملة المعاملات التي نهى الشارع عنها معاملة بيع الثمر قبل دون نضجه وصلاحه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك. وفي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال نهى عن بيع الثمرة حتى يبدوا صلاحها - 01:26:49

كما في الصحيح من حديث ابن عمر وفي الصحيحين من حديث انس رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى تزهي. قيل وما تزهي؟ قال حتى تحمار او تصفار بهذا اللفظ - 01:27:22

فاذا كانت طبيعة الثمر ان يحمر فلا يجوز لك بيعه الا بعد ان يbedo واحمراره. واذا كان من طبيعته ان يصفر فلا يجوز له بيعه قبل بدوس سراره. واذا كان من طبيعته ان يسود فلا يجوز لك بيعه حتى يأخذ لونه الذي يدرى المزارع به - 01:27:39
انه بدأ نضجه قالوا لماذا؟ قالوا لان الثمرة مع بداية خروجها وانتبهوا لي. فانها تكون ضعيفة ومناعتها فهي متأثرة بتلك الافتات. اي افة تأتي في البيئة فانها تؤثر فيها. لكن متى تأخذ قوتها؟ اذا - 01:27:59

بدا صلاحها فحين اذ تجد ان المزارعين يحفظون ثمارهم بالاشياء التي يغطونها او بالماء الذي يغسلونه او بالادوية التي يعالجون بعض الثمار بها من الاسمدة وغيرها. في بداية خروج الثمرة ثم يهملونها على الشجرة اذا بدا صلاحها اذ انها صارت - 01:28:22
قوية تستطيع ان تدفع كل افة عنها بنفسها فاذا لو وقع الببع على الثمرة قبل بدء صلاحها فاننا نعلم ان البائع لن يأخذها الان ليأخذها قبل بدء صلاحها هذا خسارة. لكنه سيشتريها ويبيقيها على اكمام الشجر. ينتظر نضجها. فلربما - 01:28:42

لانه لا تنضج ولربما تأتيها العاهة فتهلكها وهي الجائحة التي يسمى بها الفقهاء بالجائحة. فسد لذرية الغر والجهة لاننا لا ندرى عن مستقبل الثمرة ماذا يكون لان ندرى عن مستقبل الثمرة ماذا يكون. فسد لذرية الغر وسد لذرية الجهة. لا يجوز لك ايها المشتري ان تشتري حتى يbedo - 01:29:07

صلاحها فان قلت اولا بد في كل ثمرة بعينها ان يbedo صلاحها؟ الجواب لا ولذلك فالقاعدة عندنا صلاح بغض الجنس صلاح لجميعه صلاح بعض الجنس صلاح لجميعه. فاذا كانت فاذا كان البستان - 01:29:33
فيه الف شجرة عنب. والالف نخلة تمر. وبدأ بعض صلاح اشجار العنبر فهو صلاح بجميع جنسه في البستان. وبدأ بعض صلاح نخلة واحدة فهو صلاح لكل جنسه في البستان. فصلاح بعض - 01:29:54

صلاح لكله وصلاح العنبر صلاح لكله وصلاح بعظام البرتقال صلاح لكل ذي وصلاح الموز صلاح لكله. فلا يشترط عليك الشارع الا تبيع الثمرة. او النخلة الا بعد ان تتأكد من كل حبة من حباتها - [01:30:14](#)

فهذا يوجب ماذا؟ المشقة الفادحة والمشقة تجلب التيسير. بل ان ابن تيمية ذهب الى مذهب ايسر ولكن لا نوافقه فيه قال انتبه يا سيد انتبه يا سيد لهذا لانه يخصك خاصة اسمع - [01:30:34](#)

يقول ابن تيمية صلاح بعظام الشجر صلاح لكله وان لم يكن من جنسه يعني صلاح العنبر صلاح التمر والبرتقال اليقطين وجميع ما في البستان من هذا مما يخرج من الارض - [01:30:52](#)

فنحن نقول قوله متوسطا ليس فيه تغليظ وتشديد بحيث ان نراعي كل نخلة او كل شجرة بخصوصها وليس عاد فيه فتح الباب مطلقا وانما نجعل الجنس يدل بعضه على بعض - [01:31:12](#)

ولذلك هل نجعل صلاح العنبر صلاح للتمر؟ الجواب لا يختلفان في الجنس. لكن صلاح بعض التمر صلاح لكله اذ الجنس يدل بعضه على بعض تعاقب صلاحته انتم معندي في هذا - [01:31:27](#)

فعرفتم لماذا حرم الشارع بيع الثمر قبل بدء صلاحه؟ لانه قبل بدء صلاحه يكون ضعيفا غير محتمل للافات الجارية عليه. ونكمي بعد الاذان ان شاء الله والله اعلى واعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد - [01:31:41](#)